د. لعيساني بلال

أستاد محاضر ب – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية– جامعة جيجل

المداخلة/ دور المنظّمات غير الحكوميّة في حماية اللّاجئين والمهجّرين في الحروب الأهليّة: الكونغو الديمقراطية نموذجا

مقدمة

لقد أدّى تغيّر طبيعة الحروب المعاصرة وانفجار أشكال جديدة ومعقّدة من النّزاعات الدوليّة – التي أصبحت في أحايين كثيرة تدور داخل حدود الدول أو على أنقاضها– إلى تعقّد المآسي التي أضحت تنجرّ عنها، وإلى تزايد ضحاياها من المدنيّين الذين وجدوا أنفسهم عرضة لصنوف متعدّدة من انتهاك حقوقهم الأساسية في العيش والتنقّل والعمل والسّفر، بفعل حالات التّهجير القسري واللّجوء التي فرضت عليهم وعلى عائلاتهم.

ولكون إفريقيا شكّلت تاريخيا أكثر مناطق العالم اضطرابا وأكبر النّزاعات استعصاءا على الحل والتسوية، فمن الطبيعي أن تشهد الكثير من دولها حالات كبيرة من اللجوء والهجرة هربا من أتون الحروب والمعارك، خاصة مع غياب –وفي أحسن الأحوال "فشل"– استراتيجيّات دوليّة (جهوية واقليمية وأممية) فعّالة في وقف موجات التهجير ال قسري للمدنيّين في مناطق النزاعات والحروب في القارة عبر فرض احترام حقوق اللاجئين والمهجّرين وحمايتهم من شتّى صنوف الانتهاكات التي يتعرّضون لها.

وفي هذا الإطار؛ يعتبر النّزاع في الكونغو الديمقراطية أحد أهم منابع اللّجوء والتّهجير في القارة الغارقة في أعقد النّزاعات والحروب الأهلية في العالم المعاصر، أين استعصى هذا النّزاع على كلّ جهود الوساطة الإقليمية والدوليّة بسبب تعدّد الأطراف المتورّطة فيه، وتقاطع مصالح القوى الدوليّة الماسكة بزمام مبادرات الحلّ...وهو ما جعل النّزاع يعمّر أكثر منة 30 سنة، ويخلّف أكثر من 20 مليون لاجيء..

فماذا فعلت الأمم المتحّدة لحماية اللاجئين الكونغوليين في الذاخل والخارج؟

وهل عوّضت المنظّمات غير الحكومية وجماعات الاغاثة القصور الذي طبع الجهود الأممية في هذا المجال؟

أوّلا: مناخ عمل المنظمات غير الحكومية في النّزاعات المعاصرة

لقد شكّل المناخ العام الذي وفّرته ظروف العولمة الليبرالية الشاملة للمستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية؛ السبب الأساسي الذي وفّر الشروط المساعدة على تصاعد ونمو دور فعاليات المجتمع المدني العالمي في مجال الدفاع عن قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان ومناهضة كافة أشكال القمع والعنف الذي قد تتعرض له جماعة أو فئة أو مجموعة في ظل النزاعات و الأزمات(1)؛ ولهذا؛ اتجه دور العديد من تنظيمات المجتمع المدني العالمي في هذه المرحلة إلى مجال النزاعات الدولية؛ من خلال الدفاع عن حقوق المدنيين في حالة الحروب والعمل على إيصال المساعدات ومعونات الإغاثة والضغط على الأطراف المتنازعة من أجل توفير ممرّات آمنة لهذه المساعدات، كمرحلة أولى؛ ليمتدّ نشاطها بعد ذلك وعلى وقع المجازر الإنسانية الرهيبة التي أيقظت الرأي العام الدولي، وباعتبارها تمثّل الضمير الإنساني العالمي؛ فسارعت العديد من هذه الفعاليات غير الرسمية إلى البحث عن دور مساعد لها في الجهود الساعية إلى تسوية النزاعات الدولية وتحويلها وإدارتها، على الأقل؛ من أجل تخفيض الخسائر البشرية وتقليل حدة الصراع؛

ففي خضم ما عرفته التجارة، وأسواق المال "البورصات"، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني من تفجّرات حقيقية في هذه المرحلة بواسطة تكنولوجيات جديدة؛ أنتجت ولادات اقتصادية واجتماعية من طراز جديد؛ لا تعرف حدوداً، ولا قيوداً، ولا دولاً، ولا تبالي بأي سيادة حكومية أو خصوصيّة محليّة؛ بل عملت وتعمل على إرساء أركان "ثقافة عالمية" جديدة تجد تبريرها في أطروحات الليبراليين القدامى والمحدثين(2)؛ انطلاقا من "**القرية العالمية**" لـ "**مارشال ماكلوهان** " 1964، و "**دور النظم الإنتقالية**" لـ"**كيوهان**" و"**جوزيف ناي**" 1971، وكتابات "**جون بيرتون**" عن "**النسيج المتشابك**" Cobwef عام 1972، وصولا إلى أطروحة "**السلم الليبرالي**" التي وضع أسسها كلّ من "**بروس راسيت**" Bruce Russett و "**مايكل دويل**" Michael Doyle؛وهي الأطروحات التي عملت على تسويق الفواعل الدولية الجديدة وشرعنة أدوارها التي من الممكن أن تلعبها في البيئة العالمية المندمجة والمترابطة، خاصة ما تعلّق منها بقضايا حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وما يرتبط بهت من قضايا السلام والتنمية(3).

لقد تأثّر عصر المعلومات اليوم بالدور المتعاظم للمنظمات غير الحكومية (NGO) على مسرح الأحداث العالمي، ولا يمكننا أن نقول بأن هذا الأمر جديد تماماً، ولكن تقنيات الاتصال الحديثة سمحت بزيادة دراماتيكية في مقاييس وأعداد المنظمات غير الحكومية، فقد قفز الرقم من 6000 إلى 26000

خلال فترة التسعينات وحدها، أضف على ذلك أن هذا الرقم لا يروي القصّة كلها إذا اعتبرنا أن هذا الرقم يمثل المنظمات غير الحكومية المسجلة و المؤسسة رسمياً فقط.

إن شهرة ومشروعية الدور الذي اكتسبته هذه المنظمات إلى جانب كل ما قلناه يكمن في أن هذه المنظمات تدعي بأنها تعمل كضمير عالمي يمثل شريحة كبيرة من مصالح العامة تتجاوز حدود ورؤى الدول والحكومات الفردية، و بأنها تخلق أشكالاً جديدة من التعامل عن طريق الضغط المباشر على الحكومات والأعمال في سبيل دفعها لتغيير سياساتها، والتأثير غير المباشر عن طريق تنبيه الرأي العام إلى الواجبات الحقيقية للمؤسسات والحكومات، وإذا كانت المنظمات الحكومية لا تمتلك قوى تصحيحية صلبة، فإنها غالباً ما تمتلك قوى لينة تؤخذ بعين الاعتبار ، – وهي قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها عن طريق الترغيب لا عن طريق الترهيب والضغط–، ولأن هذه المنظمات تجتذب الكثير من التابعين والمؤيدين فإن على الحكومات أن تتعامل معها على أنها قوى حليفة وقوى معارضة(4).

قبل عقود قليلة، كانت المنظمات الكبيرة مثل "**الكنيسة الكاثوليكية الرومانية** " تمثل النموذج الأكثر تقليدية من المنظمات غير الحكومية ذات الانتشار العالمي، وفي يومنا هذا يبقى لمثل هذه المنظمات وزنها، ولكن الكلف المتناقصة للاتصالات في عصر الإنترنت، فتحت الباب أمام منظمات أكثر مرونة في بناها ومقرات عملها وأعداد الموظفين فيها لدرجة يمكن أن تصل إلى اعتبارهم أفراداً لا طواقم عمل. إن هذه المجموعات المرنة فعالة جداً في اختراق الدول دون أي اعتبار للحدود أو القيود؛ و ذلك لأن هذه المجموعات غالباً ما تضم مواطنين ذوي مراكز مؤثرة في السياسات المحلية للعديد من البلدان، وبالتالي باستطاعتهم تركيز انتباه الإعلام والحكومة إلى مواضيعهم واهتماماتهم، الأمر الذي يساعد في خلق ائتلافات سياسية جديدة تتعدى حدود الدول.

و كوسيلة إحصائية للقياس؛ يمكننا أن نحسب الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية عن طريق حساب عدد المرات التي يتم فيها ذكر هذه المنظمات في وسائل الإعلام الرئيسية؛ فلقد تزايد استخدام مصطلح (NGOs) أو منظمات غير حكومية حتى وصل سبعة عشر ضعفاً منذ سنة 1992م، فبالإضافة إلى " **لجنة رقابة حقوق الإنسان**" فقد بلغت منظمات مثل "**منظمة الشفافية الدولية**" و"**أوكسفام**" و "**أطباء بلا حدود**" ، أو "**الصليب الأحمر الدولي**" حجماً استثنائياً من النمو نظراً إلى عدد المرّات التي تم ذكرها في وسائل الإعلام الرئيسية، وتبعاً لهذا المعيار فقد أصبحت المنظمات غير الحكومية الكبرى لاعباً أساسياً في معركة جذب انتباه المحررين العالميين الأكثر تأثيراً في الرّأي العام العالمي، خاصة وأن هذه المنظمات قد أثبتت قدرتها على الاستفادة من أدوات وسائل الإعلام الجديدة في علاقاتها العامّة؛ وأظهر مسح لممثّلي 75 منظمة غير حكومية ومقرها الولايات المتحدة حول"درجة

التواصل عبر الحدود الوطنيّة" أن تعزيز صورة المنظمة وجمع التبرعات كانتا الوظيفتين الأساسيتين من وراء النشاط الإعلامي والتسويق الدعائي لهذه المنظمات(5).

وضمن هذه الظروف، لن تستطيع الحكومات الاستمرار في حجب تدفق المعلومات، الأمر الذي ساعد تاريخياً في حماية المسؤولين من التدقيق والتفتيش الخارجي، وحتى الدول العظمى مثل الولايات المتحدة تأثرت بهذا الأمر؛ فقد لعبت المنظمات غبر الحكومية دوراً رئيسياً في تمزيق قمة منظمة التجارة العالمية في عام 1999م، وفي تمرير معاهدة الألغام، ومعاهدة حضر استعمال القنابل العنقودية (أوت 2010)، وفي التصديق على اتفاقية إطار العمل للتحكم بصناعة التبغ في أيار 2003م(*).

يشهد العالم في ظل العولمة إذن؛ وسيستمر في مشاهدة سلسلة مترابطة من التهديدات والأخطار الغامضة والمخيفة في المنطقة الرمادية الفاصلة بين الحرب والسلام، وهذه الأخطار والتحديات تتجلى في تجارة المخدرات، تبييض الأموال، الجريمة المنظمة، الفساد، الاتجار في البشر، التغيرات المناخية، الحروب الأهلية، الإرهاب والمشاكل الإنسانية، وكلها نتاج مجموعة من الضغوط والمشاكل التي أنتجتها أو استغلتها فواعل سياسية متعددة: تحت دولاتية وفوق دولاتية(6).

إذن؛ فالمخاطر والتحديات والتهديدات السّابقة، والتي أفرزتها العولمة أو زادت من تفاقمها، تبرز خطورتها في حقيقة أن النتائج المترتبة عليها يمكن أن تنتشر بصورة درامية فى عالم اليوم القائم على الاندماج والاعتماد المتبادل بين دوله ومجتمعاته، ومن هنا تبرز الحاجة لوجود تعريف جديد للدفاع والسيادة يتضمن الدفاع ضد عدم الاستقرار كمسؤولية لا كحقّ؛ فلم يعد موضوع الدفاع قاصرا على المسألة الأولية الخاصة بحماية أرض الوطن من التهديدات المادية المباشرة، بل صار الدفاع مشاركة مسئولة فى واجب الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. ويعني ذلك؛ العمل على تدعيم العلاقات بين الدول والمجتمعات عبر فعاليات اجتماعية عالمية تستهدف التعاطي مع كل التهديدات والأخطار أيّا كان موقعها أو مصدرها على أنها تهديدات للسلام العالمي وجب التعامل معها كذلك، والعمل على مساعدة الدول الضعيفة التي تعاني من مثل هذه التهديدات من خلال تقديم العون المادي والإعلامي لعلاج مشكلات مجتمعاتها؛ فعدم الاستقرار الذي ربما تعانى منه يمكن أن ينتشر ويلحق الضرر بالاستقرار السياسي والاقتصادي في محيطه الواسع الذي تعتمد عليه الدول القوية فى ضمان أمنها ورخائها.

ثانيا: الأدوار الجديدة للمنظمات غير الحكومية في النّزاعات المعاصرة

تاريخيا؛ اعتبر قيام المنظمات غير الحكومية بمهام **الوساطة** Mediation في النزاعات الدولية حالة استثنائية في نشاط هذه الفواعل بالمقارنة مع الوسطاء الحكوميين وما بين الحكوميين، غير أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما تميزت به من تزايد أعداد ونشاطات ما أصبح يسمى بالمجتمع المدني العالمي،

وما شهدته من تفجر للنزاعات العنيفة قد أدت إلى تعاظم أدوار المنظمات غير الحكومية في هذا النوع من المهام غير التقليدية لها(***).

ولقد تميّز نشاط هذه الأخيرة بكونه اكتسب شهرة وقبولا في الكثير من الحالات النزاعية، أكثر من تلك التي قد يكتسبها الوسطاء الحكوميون، ومردّ ذلك هو أن لهذه المنظمات قيمة مضافة وخاصية مميزة لا تتوفر في غيرها من الفواعل(7)، وهي **الاستقلالية** التي تمنح مقترحاتها للتسوية المصداقية، وتضفي على تدخلها طابع الشرعية، هذا؛ إلى جانب ما يوفره لها اعتمادها على مواردها الخاصة من قدرة على التحرك السريع، ومرونة عند الإشراف على المفاوضات، رغم أن هنالك من يجادل في حدود هذه الاستقلالية؛ وبالتالي يضع مصداقية هذه المنظمات محل تساؤل؟؟.

غير أنه ورغم كل هذه الخصائص والمميزات؛ إلا أن المنظمات غير الحكومية لا يمكن لها بحال من الأحوال أن تكون بديلا عن الدبلوماسية الرسمية التي تمر عبر القنوات الحكومية ممثلة في الدول أو المنظمات الدولية، وإنما تؤكد الأدلة والوقائع التاريخية أن نشاطها يكون أكثر نفعا بالتكامل والتنسيق مع أدوار الدبلوماسية الرسمية أو ما تسمى بدبلوماسية الدرب الأول، لهذا يطلق تعبير "**المقاربة التمهيدية**" على أدوار المجتمع المدني في تسوية النزاعات الدولية؛ وذلك لأن مسار النزاع كله يبقى في يد الأطراف المتنازعة، بينما يعمل الطرف الثالث على تحسين طرق الاتصال، وفي هذا الإطار تظهر الميزة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية، فهي تتجاوز معضلة "**الاعتراف**" **Recognition problem** (8).؛ إذ يمكن لها أن تستدعي إلى طاولة المفاوضات ممثلين عن الأطراف المتنازعة أو المتورّطة في النزاع القائم من غير الحكومات والممثلين الرسميين الذين يصعب الوصول إلى توافقات بينهم جراء تركيزهم على المسائل السياسية الرمزية (القوة، الهيبة، السلطة...) عكس الممثلين غير الرسميين الذين يركزون أكثر على المسائل والقيم النفعية ذات الأثر المباشر على الحياة اليومية (الأمن، الرفاه، العدالة..)، والتي من الممكن التوصل إلى توافقات حولها أو تسويات لها.

تتنوع المنظمات غير الحكومية بشكل كبير وتختلف من حيث البنى والتمويل والأهداف والمسؤولية في اختيار المصادر ومراعاة الدقة في الاتهام **ورغم أنه سيكون من المبالغة بمكان أن نصدق على كلام ناشطيها بأن هذه الحركات تمثل "القوى العظمى الأخرى في العالم،** ولكن الحكومات التي تتجاهل خطر تأثير هذه المنظمات تتحمل تبعات هذا التجاهل على مسؤوليتها؛ إذ تمتلك بعض هذه المنظمات سمعة ومصداقية تعطيها قوى ليّنة مؤثرة محلياً وعالمياً، و قد يفتقر بعضها الآخر المصداقية للتأثير في الطبقة المعتدلة من العامة، ولكنه يستطيع تحريك المظاهرات التي تتطلب انتباه الحكومات؛ سواءً من أجل الخير أو من أجل الشر، تمتلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشبكية مصادر وقوى واضحة وهي لا تتردد في استخدامها(9).

لكن؛ السؤال الذي يطرح في هذا السياق:

هل بمقدور المنظمات غير الحكومية أن تحمي المدنين في حالة النّزاعات المسلّحة؟

إنّ توسيع نطاق ومضمون الأمن والسلم الدوليين في هذه المرحلة قد أدى إلى الإقرار والاعتراف أيضا بأهمية دور ومشاركة المجتمع المدني في كافة مراحل عملية السلام؛ حيث يشكل المجتمع المدني وزنا يعادل وزن الأشكال الأخرى للسلطة والنفوذ (السياسي، التجاري والعسكري)، ويوفر للمواطنين قناة يستطيعون من خلالها التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مناطق الحرب بتنفيذ مجموعة واسعة من النشاطات والفعاليات، والتي من ضمنها توفير الرعاية والخدمة للاجئين والدفاع عن حقوق الانسان، تشكيل جماعات الضغط – اللوبيات– التي تركز على السياسات العامة، وكذا تنمية وتطوير المجتمع المحلي، ويمكن اعتبار كافة هذه الأمور نوعا من أنواع التحولات الإيجابية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أساليب وطرق تسوية النزاعات الدولية إذا ما تم توفير الدعم لأولئك الذين تأثروا بشكل مباشر من النزاع، ويسعون إلى إنهائه وتفكيك قوى الظلم والاضطهاد(10).

إن المقاربات الرسمية المعتمدة في التدخّل في النزاع بواسطة عمليات حفظ السلام وإعادة البناء باعتبارها الشكل الأكثر تكرارا في التدخل الدولي الجماعي في حالة النزاعات، تتم عبر مراحل ثلاثة:

1- التدخل بواسطة القوات العسكرية.

2- حفظ السلام عن طريق فواعل عسكريين ومدنيين.

3- إعادة البناء عن طريق فواعل مدنيين.

وتعتبر هذه المقاربة تقليدية بامتياز أمام المخاطر الدراماتيكية التي أضحى المدنيون عرضة لها في الحروب الجديدة؛ ذلك أن التداخل الكبير بين هذه المراحل عمليا يجعل مرحلة حفظ السلام تغطيها مرحلة إعادة البناء، ولعل هذا هو المعنى الذي أشار إليه **الأدميرال كوبولد Richard Cobbold**: "لا يمكن رسم خط واضح بين قيادة الحرب وعمليات حفظ السلام وفرض الاستقرار، رغم كون العمليتين يختلفان تماما من حيث الطبيعة"(11).

وهذا ما يؤكد الدور الكبير للمنظمات غير الحكومية في توفير الحماية للاجئين والمهجّرين، وتداخل أدوارها مع أدوار القوات العسكريّة إلى درجة يصبح معها الفصل بين مهام إعادة البناء التي تضطلع بها، والمهام العسكريّة لقوات حفظ السلام؛ فصلا واهيا لا يعكس حقيقة التداخل والاعتماد الكبير الذي توليه قوّات حفظ السلام العاملة في بيئة النزاع للمنظمات غير الحكومية؛ بوصفها في الغالب تلقى قبولا أكبر

من السكان المحليين والأطراف المتنازعة نتيجة طابعها المدني والإنساني الذي لا يثير الهواجس والمخاوف، وهو ما يسهّل من عودة المهجّرين والنّازحين وييسّر عمل هذه القوات ويجعل عملية الاتصال أكثر مرونة؛ وبالتالي يزيد من فرص عمليات السلام.

فاليوم؛ ينظر إلى هذه المرحلة (حفظ السلام وإعادة البناء) على أنها مفتاح نجاح العمليات لأنها تسهل مخرجا سريعا ومشرفا من الأزمة، ولأن حفظ السلام وإعادة البناء يمكن أن تجد لها مكانا في محيط متأزم سياسيا فإن النصر في المعركة يمكن أن ينتهي بفشل استراتيجي إذا كانت الموضوعات السياسية غير منجزة؛ بناء سلام مستقر معناه أننا وجهنا اهتمامنا إلى المصادر الكامنة للنزاع وليس فقط أعراضه الظاهرة؛ إن التعقيد يمكن أن يتعمق ويتوسع في حضور مجموعة من الشركاء في التسوية: القوات الحليفة، اللاعبون بالوكالة، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، والموظفون المحليون(12)

إذن؛ هذه المرحلة تقتضي تكيفا مزدوجا من هذه القوات:

- لابد أن تكون قادرة على قيادة العمليات الحربية.

- وأن تكون قادرة كذلك على التعاون مع الفاعلين المدنيين ودعم جهودهم لحفظ وإقرار السلام(13).

إن ما سبق ذكره؛ يؤكد أهمية التعاون بين القوات العسكرية والجهود المدنية التي تقودها المنظمات غير الحكومية في حالة النزاعات والأزمات؛ كونها تساهم في توعية المتنازعين بأضرار الحرب وتضحيات المدنيين العزّل وتكريس السلام وتخلق الضمانات الكفيلة بعدم العودة إلى الحرب من جديد بين الأطراف المتنازعة؛ وذلك من خلال تحسين وسائل التواصل بين المتنازعين، وزيادة درجة التفاعل الاجتماعي داخل البيئة النزاعية من أجل تسهيل إنجاز الموضوعات السياسية باعتبارها الضمانة الأساسية لخلق سلام مستقر ودائم؛ فالعمليّات العسكرية التي قد تقودها قوات حفظ السلام يمكن لها أن تساهم في وقف القتال على المدى القريب وحتى المتوسّط، لكنها أبدا لن تستطيع بناء سلام دائم وبعيد المدى مادامت مصادر النزاع المتأصلة في البيئة الاجتماعية لم تتم معالجتها والتعاطي مع جذورها.

إذن؛ وبناءا على ما سبق، يصبح ضروريا على منظمات المجتمع المدني التي تعنى بمسائل النزاعات الدولية وطرق تسويتها العمل على هيكلة شراكات منتظمة وشفافة مع الأطراف الرسمية –الحكومية– التي تشاركها نفس الاهتمام، مع ضرورة تطويرها لمقاربة موحّدة أو فلسفة مشتركة من أجل إحداث تغيّر تحوّلي في بيئة النزاع(14)، وإذا أخذنا حلف الناتو مثلا كنموذج عن منظمة حكومية تتدخل باستمرار في النزاعات الدولية في هذه المرحلة، فإن شراكة المنظمات غير الحكومية مع الناتو تجد تبريرها في:

أولا: لأن اتفاقات السلام لابد أن توقّع، وهو ما يقتضي الحاجة إلى الدعم العسكري من أجل ضمان وقف إطلاق النار، وهو ما لا يمكن لمنظمة غير حكومية فعله.

ثانيا: القدرة على نزع سلاح المقاتلين واقتراح بدائل عن الحرب للمحاربين، وهو ما قامت به **منظمة سانت إيجيديوا** التي تعتبر واحدة من مهندسي اتفاق السلام في الموزمبيق عام 1992(15).

لقد كانت الرغبة في مساعدة الجيش الإيطالي في برامج نزع التسلح في الموزمبيق من أجل تثبيت الاتفاق الدافع الأساسي من وراء تشديد أعضاء منظمة سانت إيجيديوا مرارا وتكرارا على أهمية زيادة وتحسين ثقافة ومعرفة القوات المسلحة من خلال المؤتمرات وعبر الندوات والاجتماعات غير الرسمية(16)، كما أن بعض المنظمات الحكومية الناشطة في الميدان استطاعت تطوير برامج للتدريب وابتكار وسائل تربوية ذات العلاقة بإدارة النزاعات(17)

وإيمانا بقدرة منظمات المجتمع المدني على الاطلاع بأدوار مهمة في تسوية النزاعات والوقاية منها، وفي إطار برامجه التدريبية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال السلام، أقام مشروع بناء السلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة بالخرطوم ورشة تدريبية أيام 15،16،17 يونيو بالخرطوم، تحت عنوان؛ "**مهارات فض النزاعات**"؛ قدّم من خلالها المشرفون على المشروع الخيارات الإستراتيجية للتعامل مع النزاع في مرحلة المواجهة أو الأزمة؛ فكثيراً ما تجد المنظمات صعوبة في التأقلم مع التغييرات السريعة التي تحدث في أوضاع النزاع وعادة ما تكون الاستجابات التي تتم غير مبنية علي تحليل عميق أو فهم وتقدير جيدين لتبعات تحليل هذه الاستجابات وفرص نجاحها وحتى عندما يتم التحليل ويفهم الوضع فنادراً ما يتم العمل بناءاً علي نتائج ذلك مما يعنى ضياع الكثير من الفرص للتعلم.

إنّ متخذي القرار عادة ما يعتقدون أن هناك خيارات فقط عندما يواجه البرنامج نزاعاً عنيفاً هما إما البقاء او المغادرة. إلا أن الواقع أثبت أن هناك (5) خيارات في مثل هذه الأوضاع و من المهم جداً التأكيد علي أنه ليست هناك طريقة محدّدة (صحيحة) وأخرى (خطأ)؛ حيث أن كل وضع له مواصفاته وظروفه المتفرّدة و التي تحتاج إلي استجابات متفرّدة أيضا؛ فعلى سبيل المثال قد يكون الانسحاب فعلاً قد تم بعد دراسة متأنية ويؤدى إلي تجنب حدوث كارثة ويفسح المجال لأعمال المناصرة للفت الانتباه للأوضاع غير المحتملة،

وقد يكون الانسحاب تراجعاً متعجلاً بواسطة المنظمة التي لم تكن قد أعدت خططاً للطوارئ وتود ضمان سلامة العاملين بها بأيّ ثمن،

ولدينا أدناه مجموعة من الإستراتيجيات المتاحة للمنظمات التي تعمل في مناطق النزاع للتعامل مع النزاع في مرحلتي؛ المواجهة والأزمة:

1- **الانسحاب Withdraw**: تقرر المنظمة سحب كل أو أي جزء من عملياتها مع الوعي بأن كلاً من البقاء أو الانسحاب يثبتان موقفاً له تبعات مستقبلية.

2- **التفاعل React**: تستمر المنظّمة بنفس الأهداف، مع إجراء التعديلات الضرورية للاستمرار؛ مثل: أخذ موافقة أطراف النزاع على استمرار البرنامج، وحريّة التحرّك في الميدان.

3- **التكيّف Adapt**: تقوم المنظمة بتقييم الوضع من أجل التأثير المتوازن أو المتفاوت ومن ثم تتكيف مع ذلك لضمان المساواة ومشاركة كل الأطراف المتنازعة.

4- **الدّعم: Support**: تبحث المنظمة عن المبادرات المحلية التي تتصدى بفعالية لمعالجة النزاع ثم تقوم بدعمها بهدف الحيلولة دون تفاقم النزاع أو تحسين التواصل والعلاقات بين

الأطراف المتنازعة.

5- **التدخّل Intervene**: تقوم المنظمة بالتدخل الفاعل في النزاع بتوفير التواصل بين الأطراف المتنازعة أو توفير التّدريب والموارد التي تؤدّي إلى توقّف الأطراف عن النّزاع(18).

ومن الأمثلة على المخاطر التي تواجه إستجابة المنظمات غير الحكومية في مجال الحماية:
-استخدام الحجج الرافضة من جانب سياسي من أهل البلد المعادين للمجتمع الدولي والأجانب وما إلى ذلك.
-فرض قيود على تنقالت المنظمات الدولية.
-وقوع هجمات على المنظمات الدولية.
-عدم توافق القوانين الوطنية مع مبادئ القانون الدولي.
-غياب الإرادة من جانب السلطات ونقص قدراتها على اتخاذ تدابير تصحيحية وفرضها.
-شيوع حالة عامة من انعدام الأمن؛
-انتفاء النية لدى السلطات لاحترام القانون؛
-الخلط بين اللجنة الدولية وغيرها من المنظمات في أذهان السلطات والعامة؛
-تغطية منطقة شديدة الضخامة يكاد لا يمكن الوصول إليها، وعدد ضخم ومبعثر من السكان المتضررين، وما إلى ذلك(19)

ونظرا للخبرة التقنية التي اكتسبتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر مثلا في المجالات المختلفة (المشورة القانونية، البحث عن المفقودين، نشر القانون الدولي الإ نساني، المياه والصرف الصحي، الرعاية الطبية،... إلخ)، فقد تمكنت من تطوير القدرة على الإستجابة اعتمادًا على تخصصات متعددة. ويجب على بعثاتها ومندوبيها عند صياغة إستراتيجيتهم أن يضعوا فيً الحسبان السعي دائما نحو تحقيق هذا النهج الكلي والمتكامل الطرق التي يمكن من خلالها أن يعمل النشاط المعني على استكمال نشاط الفاعلين الآخرين، بما في ذلك أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والهيئات

الحكوميةً ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وأخير تبني الاستراتيجية والتي يجب اتباعها لفترة من الوقت تكفي لانجاز الهدف المرغوب (20).

وإذا كان الكثير من المنتقدين لأدوار المنظمات غير الحكومية في العديد من النزاعات يعيبون عليها اقتصارها على نخبة من الناشطين، ومحدودة بعدد قليل من الأعضاء، وأن بعضها يتصرّف بلا إحساس بالمسؤولية الإنسانية أو بالمصداقية، ولكن؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن المنظمات الحكومية تدفع إلى تجميع السياسات العالمية وذلك بتوجيه الأنظار نحو مواضيع تفضّل الحكومات تجاهلها كقضايا اللّاجئين والنّازحين والمهجّرين، وذلك عبر العمل كمجموعات ضغط عابرة للحدود، وضمن هذا السياق ، **تستخدم المنظمات غير الحكومية كترياق ضد البيروقراطية الحكومية التقليدية التي ميزت الآليات الأممية في توفير الحماية للمدنيين في النّزاعات المسلّحة كحالة اللّاجئين الصّحراويين في مخيّمات اللوجوء في تيندوف الجزائرية، أو حالة فلسطينيي الشتات المنسيين مند الحروب العربية الإسرائيلية.**

وإذا كان في حكم المطلق على المدى المنظور أن تبقى الحكومات اللاعب الأساسي في تحديد السياسات العالمية، فإن على الحكومات اليوم كما يرى **جوزيف ناي**(****)،أن تشارك خشبة المسرح مع العديد من المنافسين على جذب الاهتمام؛ إذ يغير اللاعبون غير الحكوميين وجه السياسة العالمية اليوم(21).

إنّ الأزمات المعقدة تستوجب عمليات معقدة؛ فتناقص نزاعات ما بين الدول Inter-state لصالح نزاعات داخل الدول Intra-state قد أدّى إلى إرساء قناعة لدى المهتمين والممارسين مؤداها أن هذه الأخيرة "علل" تهاجم صحة الدولة والمجتمع وتفقدها الحصانة الدولية لصالح التدخلات الخارجية، والأزمات المعقدة هي في الغالب أزمات إنسانية داخل دولة ما أو مجتمع، أين نجد انهيارا تاما أو شبه تام للسلطة، والناجم عن النزاع القائم، والذي سيستلزم استجابة دولية عبر الأمم المتحدة وبرامجها أو عبر قنوات أخرى".

إن نهاية الحرب الباردة قد زادت من احتمال التدخلات الخارجية تحت الحماية الدولية، وإن هذه التدخلات وجب – بحكم واقع الأزمات على الأرض- أن تكون عبر عمليات عالية

التعقيد، وهو ما دفع بالأمين الأممي السابق "كوفي عنان" في ماي 2006 إلى القول

"إنّ عمليات حفظ السلام اليوم تتميز بكونها عالية التعقيد ومتعددة الأبعاد، تبدأ بالفصل بين الأقليات ووقف إطلاق النار، وتصل إلى إعادة الدول الفاشلة إلى الحياة من جديد"(22).

وإن النظريات الاجتماعية تخبرنا بأن الاقتراب من فهم الإبادات والمجازر الإنسانية يقوم أساسا على النظر إليها بوصفها تطورات غير شرعية للحرب؛ توجّه ضد جماعات مدنية بدل الأعداء المسلّحين،

وعندما تتحرر الحرب من كل الضوابط والأعراف والقيود فإن الضرورة تقتضي حينذاك الاستعداد للقيام بجهد مضاد للإبادة من أجل وقفها أو الحيلولة دون حدوثها، مع ضرورة إتباع هذا الجهد العسكري بآخر سياسي أعمق وأهم للوقاية؛ فوقف أعمال الإبادة لابد أن يكون عملا محكم الربط بالسياسات من أجل تخفيض احتمالات الحرب في المجتمع الأكبر–الذي تنتمي إليه هذه الجماعات–(23).

وهنا بالذّات تكمن أهمية الجهد التي تضطلع به المنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق النزاعات والحروب؛ أين يمكن لها أن تعمل دور الوسيط الإنساني بين الأطراف المتنازعة من أجل التصدّي لأعمال العنف والتّهجير والإبادة وتمهيد الأطراف للدخول في مفاوضات سياسية من خلال تهيئة المجتمعات المحليّة لتقبّل ذلك عبر مدّ قنوات للتواصل والاتصال بينها، وهذا ما يسمح بإرساء مناعة أو حصانة مجتمعيّة في بيئة النزاع تقي من الانزلاق من جديد نحو العنف.

تقتضي عمليّة **تحويل النّزاعات المعاصرة اليوم** أوّلا الاقرار والقبول بوجود مصالح مختلفة للأطراف الفاعلة، ثمّ الارتكاز على هذه المسلّمة في توجيه النّضال والكفاح نحو اتّجاهات بنّاءة تجعل من النّزاع ايجابيا ومبدعا وخلّاقا، شريطة إدارته بشكل جيّد[24].

لابد أن يشمل تحويل النّزاعات العنيفة كافّة الأطراف: المتنازعة، المتورّطة والمتدخّلة، بل ولابدّ أن يشتمل أيضا على الجماعات والمجموعات والأفراد على المستوى المحلّي (داخل بيئة النّزاع) حتّى يتمكّن من يتولّون جهد التّحويل من وضع نهاية للاقتتال (تسوية النّزاع) أوّلا باعتبارها جزءا بسيطا من عمليّة أعقد هي "بناء السّلام" التي لا تشكّل إلّا نشاطا واحدا من عمليّة واسعة وكبيرة ومركّبة هي "تحويل النّزاع"[25] أين تتمّ من خلالها معالجة وتناول القضايا العميقة والمعقّدة والعمل على تفكيك عناصر التوتّر واعادة تركيبها عبر عمليّة متعدّدة المستويات والأبعاد؛ الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية لتلافي الأزمات المستعصية التي تنجم عنها.

وتضمّ عمليّة **تحويل النّزاع** نطاقا واسعا جدّا من النّشاطات التي لا تهدف فقط إلى وقف النّزاع العنيف أو حسم الصّراع المسلّح فقط؛ بل تستهدف تعزيز وتشجيع التغييرات البنيويّة والهيكليّة التي تتعاطى مع جذور النّزاع القائم وتتبّع مسبّباته التي تختفي وراء مظاهره التّعبيريّة التي لا تعكس حقيقته؛ وأهمّ النّشاطات المشمولة بالتحويل هي[226]:

1/ صنع السّلام (الحوار، الوساطة، المساهمة في اتّفاقيات السلام ومراقبة تطبيقها...)

2/ دعم وتعزيز ورفع مستوى الوعي بالنّسبة لقضايا السّلاح والعدل وحقوق الانسان.

3/ قيادة العمليّات السياسية والمشاركة فيها وتشجيع المشاركة الشعبيّة وتعزيز الثّقة في هذه العمليّات.

4/ توفير الخدمات الاجتماعيّة للتأكّد من تلبية الاحتياجات الأساسيّة للجميع، خاصّة لمن هم أقلّ حظّا.

5/ تعزيز دور المجتمع المدني والمساهمة فيه.

6/ القيام بأعمال اعادة اللاجئين وتطوير وتنمية وإعمار واعادة بناء المجتمع المحلّي.

لم تؤدّ الأهميّة المتزايدة لعمليّات "التّحويل" في النّزاعات المعاصرة التي تتّسم بقدر كبير من التّعقيد، فقط إلى تعظيم دور **الوسطاء الجدد** وخاصّة منهم "المنظّمات غير الحكوميّة" و"منظّمات الاغاثة" و"معاهد البحث" و"مراكز السّلام" – كما رأينا–؛ بل أدّت كذلك إلى تعزيز الأدوار التي من الممكن أن يطّلع بها "النّاس المحليّون"؛ أي أفراد المجتمعات المحليّة المتأثّرين بالنّزاع، ذلك أنّه من غير الممكن عمليّا تحقيق تغيير مهمّ إلا اذا اشتركت كل الأطراف داخل بيئة النّزاع وخارجها، وعلى كافّة المستويات، في الجهود التّحويليّة؛ فـ **السّلام لا تضمنه الاتّفاقات التي تنتجها المفاوضات وان كانت تؤسّس له** [27]، لهذا، وجب اشراك كلّ الأطراف المتأثّرة بالنّزاع؛ صنّاع القرار، المجتمع المدني والأفراد.

تكون المؤسّسات في كثير من الوضعيّات التي تعقب النّزاعات العنيفة كما هو الحال في شرق الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) إمّا مدمَّرة أو عاجزة أو غير شرعية، أو ربما الثلاثة معا، وفي مثل هذه الظروف، قد يكون الانطباع السائد هو أن أجهزة الدولة والمؤسسات الجديدة بحاجة إلى إعادة بناء في ظل ظروف توصف أحياناً بـ"الفوضى الظاهرية"، وهو ما يفسّر الإشارة المتكرّرة إلى مفاهيم مثل "الفراغ الأمني "أو" غياب القانون"، ومع ذلك، تظهر التجارب مراراً وتكراراً أنه لا وجود لمثل هذا الفراغ حتى في الحالات التي تكون فيها هياكل الدولة قد انهارت تماما، وواقع الأمر أن معظم خدمات الأمن والعدالة في الدول الخارجة من الصراعات لا توفرها شرطة الدولة وسلطتها القضائية وإنّما منظمات لتوفير الأمن والعدل غير تابعة للدولة، كما أنّ الاهتمام بالآليات القائمة يتيح الحصول على فهم أدق لاحتياجات الشعب والعقبات والإمكانيات المتعلقة بإعادة بناء علاقة فعالة بين الدولة والمجتمع[28].

إنّه وحتى في الحالة الكونغولية أين يجري توصيف الأوضاع بأنها فوضى، فقد تولّت مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة أداء جزء من وظائف الدولة، حتى ولو بطريقة يشوبها القصور الوظيفي، كما أن جهود المجتمعات المحلية في الحدّ من الأخطار التي تهدّد المدنيين والناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة أو في إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة توطين المهجّرين واللاجئين في دول الجوار الكونغولي تؤكد على دور القيم المحلية والعناصر غير الملموسة للثقافات المحلية في بناء مؤسسات مستدامة؛ ففي موزمبيق وشمال أوغندا، ساعدت الطقوس التقليدية على إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين[29]، وقد أثبتت هذه الأعمال نجاح الاستراتيجيات المتجذرة بعمق في السياق الاجتماعي والثقافي والتي تنظر في البعدين الذاتي والنفسي لإعادة الإدماج.

ثالثا: اللاجئون الكونغوليون بين الجهود الأممية وجهود الإغاثة الإنسانية

الواقع أن الافتراض القائل بإعادة اللاجئين إلى بلادهم، سوا ءكان ذلك طواعية أم لا، هو الحل الوحيد القابل للتنفيذ لحل مشكلات اللاجئين في القارة الإفريقية وفي غيرها من المناطق ذات الدخل المنخفض، إنما يعود تاريخه إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي(30) وقد حدث في الستينيات والسبعينيات من ذلك القرن أين أدت الصراعات المناهضة للاستعمار في إفريقيا إلى ترحيل اللاجئين بصفة مؤقتة إلى دول مجاورة، ولكن بعد تحقيق الاستقلال، عاد اللاجئون إلى ديارهم .أما نموذج الغوث المقابل لذلك، فهو يقوم على أساس تصورٍ فحواه تقديم معونات لفترة قصيرة تكون" مرتكزة على اللاجئين "المقيمين في المعسكرات، يتبعها نقلهم إلى مستوطنات زراعية متكاملة بشكل أو بآخر مع الاقتصاد الوطني للدولة .(31)

ويعتبر نموذج الإغاثة، رغم النقد الموجه له في السياقات التنموية، ما زال هو التوجه المهيمن فيما يتعلق بمساعدة اللاجئين الأفارقة، لأن المنظمات الإنسانية تعتمد بشكل كبير على الموارد المالية التي تخصصها الحكومات المانحة والتي تشترط بشكل أساسي استخدامها في حالات الطوارئ، أضف إلى ذلك أن الحصول على التمويل اللازم عبر منظمات الإغاثة أسهل وأسرع من صناديق التمويل التنموية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بها .وتجد الحكومات المضيفة أن من صالحها اعتماد اللاجئين على الإغاثة، حيث تقوم بإنشاء مكاتب منفصلة تعمل بشكل مستقل عن الوزارات، رغم أنها قد تكرر عملها، وتحصل على التمويل اللازم من الوكالات الدولية

ويعتمد بقاء مثل هذه المكاتب، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الإنسانية غير الحكومية، على الوجود المستمر للأشخاص الذي يمكنهم جلب الموارد المالية المخصصة دولياً للاجئين .ونتيجة لذلك، أصبح وجود جموع اللاجئين أمرًا واقعًا ومستمراً(32) ويعتقد السيد مارك مالوش براون بأنه: عندما تعلن إحدى منظمات المجتمع الدولي ذات المتطلبات الصارمة لإحدى الدول الفقيرة بأنها ستعمل على توفير المساعدات اللازمة للاجئين المقيمين في المخيمات، فلاشك أن ذلك سيؤدي بالدولة للزج باللاجئين الذين نجحوا في الاندماج بالمجتمع المحلي مرة أخرى إلى المخيمات؟، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أنه حتى بدون أعداد جديدة من اللاجئين، فإن النهج القديم الذي تتبعه الهيئات المانحة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة جماعات اللاجئين في المخيمات بالعديد من الدول(33).

وعلى الجانب الآخر، تعد المساعدات التي تقدمها الدول المانحة للدول الفقيرة فيما يتعلق بدمج اللاجئين في المجتمع المحلي كما هو الحال في الكومغو الديمقراطية، ضئيلة للغاية .ففي عام 2003 ، بلغ إجمالي المدفوعات التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيصها لمشروعات الرعاية والإعاشة طويلة المدى حوالي 147 مليون دولار أمريكي، مقابل 480.000 دولار أمريكي لمشروعات الاندماج المحلي، ويتضح الأمر بصورة أكبر إذا علمنا أن مقدار كبيرا من التمويل المقدم من قبل المفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي 23% من إجمالي ميزانية المفوضية في الفترة ما بين عامي 1976 و 2002 ، تم تخصيصه "للاستيطان المحلي.

وتميز المفوضية ذلك عن مخصصات الطوارئ و"الرعاية والإعاشة"، محددة إلى أن ذلك يهدف إلى "دمج اللاجئين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في" المجتمع الجديد" حتى يمكنهم" التمتع بنفس الحقوق المدنية والاقتصادية مقارنة بالسكان المحليين. هذا، وقد انخفض التمويل الموجه للدمج بالمجتمع بشكل كبير، من حوالي % 44 إلى 7% من إجمالي الموارد المالية المقدمة من قبل المفوضية في الفترة ما بين 1987 إلى 1992 ، وذلك بالرغم من زيادة أعداد اللاجئين حول العالم من حوالي 8 مليون في عام 1982 إلى18 مليون في عام 1992 ، أعداد كبيرة؛ منهم مكدسة في المخيمات إلى أجل غير مسمى، وفي عام 2002 ، تم تخصيص هذه الأموال للاجئين المتواجدين في أوروبا والأمريكتين حيث يتمتع اللاجئون المعترف بهم بمثل هذه الحقوق .غير أن مقداراً آبيراً من المبلغ المقدر بحوالي62 مليون دولار أمريكي والذي كان مخصصًا لمشروع الاستيطان المحلي في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، تم استخدامه في دعم عمليات عزل اللاجئين بدلاً من ذلك (34).

ويلخص السيد عرفات جمال الجدل الذي أثير حول المخيم قائلاً:

"إن عزل اللاجئين وتكدسهم وإبراز صورتهم للعالم بطريقة تظهر حمايتهم من أية أضرار ,آما هو مفترض , يجعل من هذه المخيمات مثالاً على تقارب المصالح بين الحكومات المضيفة والهيئات الدولية وبين اللاجئين أنفسهم؛ فعلى الرغم من أن هذه المخيمات غير مثالية بالمرة لإيواء أي آدمي ,إلا أنها تساعد على ترآيز الاهتمام على اللاجئين وتوفير ملجأ آمن لهم .هذا ,وتنظر الحكومات المضيفة في إفريقيا إلى المخيمات على أنها وسيلة تسهم في عزل الأشخاص الذين يُحتمل قيامهم بإثارة القلاقل من ناحية ,وإجبار المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين من ناحية أخرى .أما اللاجئون فيدرآون أن هذه المخيمات تجعل الأضواء مسلطة عليهم ,فضلاً عن أهميتها في ترسيخ محنهم والسياسات التي تدعمها في أذهان العالم بحيث لا يغفل عنها أبداً .والواقع أنه لا يوجد مبرر معقول لهذا الإصرار من جانب المجتمع الدولي على التزام الدول الإفريقية الفقيرة باستضافة آلاف اللاجئين بل والسماح لهم بالانتشار داخل أنحائها" (34).

وبالنسبة لأوضاع اللاجئين في الكونغو الديمقراطية، أعربت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نوفمبر 2014 عن قلقها العميق بشأن الوضع الانساني "الكارثي" في إقليم كاتانغا في الكونغو والذي أدى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص.

وأجبر العنف في الإقليم الجنوبي الشرقي نحو 400 ألف شخص على الفرار من ديارهم منذ نهاية عام 2012، ليصل العدد الإجمالي للنازحين داخليا إلى نحو 600 ألف شخص. وقد شرّد خلال الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، أكثر من 71 ألف شخص. وفي أكتوبر، قامت المفوضية بتسجيل 1737 حادثة في ما يسمى ب "مثلث الموت" بين مانونو، ميتوابا وبويتو في شمال كاتانغا. وشملت هذه الحوادث أعمال

النهب وحرق المنازل والابتزاز والتعذيب والسخرة والتجنيد في الجماعات المسلحة، فضلا عن العنف الجنسي. وقالت المتحدثة باسم المفوضية كارين دي جروجل، في جنيف "إننا نخشى أن يكون هذا العدد من الحوادث أعلى بكثير نظرا لأن التحديات اللوجستية وانعدام الأمن يمنع مراقبي الحماية من الذهاب إلى بعض المناطق". وأضافت، "خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2014، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 15.873 حادثة في كاتانغا، منها ما يزيد على 88 في المائة وقعت في هذه المناطق." ويبقى العنف الجنسي مصدر قلق خطير. وقد ساعدت المفوضية 1،564 شخصا من الناجين من العنف الجنسي وأحالتهم إلى المنظمات الطبية وغيرها من الشركاء للمساعدة. وأوضحت"ومع ذلك، ونتيجة لتعذر الوصول إلى المناطق التي يعيش فيها الناجون، علاوة على خوف الكثيرين من الإبلاغ عن العنف الجنسي، نحن نعلم أن هناك العديد من الحالات لم يتم الإبلاغ عنها. ونظرا لنقص التمويل والقدرة المحدودة للمنظمات على مساعدة ضحايا الاغتصاب في كاتانغا، لم يتمكن سوى عدد محدود من الضحايا من الحصول على الرعاية الصحية والدعم النفسي والمساعدة القانونية". ويسبب التواجد المحدود للمنظمات الإنسانية والإنمائية مشكلة خطيرة، تتمثل في عدم كفاية المساعدات للنازحين الذين يكافحون من أجل الحصول على الخدمات الأساسية. وأشارت المفوضية إلى أن هناك 28 موقعا لاستضافة النازحين داخليا في شمال كاتانغا. ويعيش عدد أكبر من النازحين في المجتمعات المضيفة. ويتمركز الصراع في الجزء الشمالي من كاتانغا، واحدة من أغنى المحافظات في الكونغو في الموارد الطبيعية. وفي حين سادت توترات طويلة الأمد بين الطائفتين، إلا أن العنف بين قبائل لوبا (أو البانتو) والتوا اندلع في وقت سابق هذا العام. ودعت المفوضية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز وجودها وقدراتها التقنية في شمال كاتانغا لتوفير حماية أفضل للسكان المدنيين ومنع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وأشار الممثل الخاص إلى أن أزمات اللاجئين والنازحين من الشرق مستمرة مع وجود الجماعات المسلحة في المحافظات الشرقية من البلاد. وقال إنه يتعين بذل الجهود للحد من خطر الجماعات المسلحة والعنف ضد المدنيين "إلى المستوى الذي يمكن إدارته بشكل فعال من قبل المؤسسات الكونغولية ت ". وأضاف أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تزال تشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن ليس فقط في البلاد ولكن في منطقة البحيرات العظمى. وفي هذا الصدد، أوضح كوبلر أن البعثة علقت دعمها للجيش الكونغولي في مكافحة هذه المجموعة بسبب التناقضات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان. وأكد الممثل الخاص أنه على ثقة من أن "الحكومة ستتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذا المأزق". وأضاف، "أقترح على الحكومة إعادة التعاون القائم على الثقة المتبادلة". وأكد كوبلر، على أن عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الوقت المناسب بالكونغو سيكون أمرا حيويا في تاريخ البلاد، مرحبا بنشر التقويم العالمي للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في نوفمبر عام 2016.

وفي ديسمبر 2013، ومع استمرار تدفق موجات من النازحين من شرق الكونغو حيث معاقل المتمردين أطلقت المنظمة العالمية بحضور كبار المسؤولين من الأمم المتحدة والحكومة وحشد من الصحفيين أولى طائراتها بدون طيار من أجل توفير حماية أفضل للمدنيين في شرق البلاد المضطرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية .

وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام هيرفيه لادسوس للصحفيين الذين حضروا إطلاق الطائرات غير المسلحة في غوما، عاصمة مقاطعة شمال كيفو "هذا هو الحدث الأول من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة باستخدام أداة تكنولوجية متقدمة في بعثة لحفظ السلام ."

وأضاف "يتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم هذه الأنواع من الأدوات لضمان أداء أفضل لولايتها" مشيرا إلى الطائرات بدون طيار. وتضطلع بعثة الامم المتحدة لتحقيق الاستقرار في البلاد، والمعروفة باسم مونسوكو من بين مهامها الأساسية بمسؤولية حماية المدنيين في المنطقة .

ويشار أنه خلال العام 2012، اشتبكت المجموعة المتمردة (إم23) وغيرها من الجماعات المسلحة، مرارا مع القوى الوطنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واحتل المتمردون مدينة غوما في نوفمبر 2012 لفترة قصيرة، وفي هذه المرة اشتركت مجموعة من المتمردين المتمركزين في أوغندا في القتال.
وأسفر القتال عن تشريد أكثر من 100 ألف شخص، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة في المنطقة، والتي تضم 2.6 مليون شخص من النازحين داخليا و 6.4 مليون شخص في حاجة لمستعدات طارئة.

وقال قائد القوة مونسوكو جنرال سانتوس كروز واصفا الصور التي يمكن الحصول عليها على ارتفاع ثلاثة كيلومترات "يمكن مراقبة تحركات الجماعات المسلحة وتحركات السكان ويمكن أن نرى الأسلحة التي يحملها الأشخاص على الأرض، فضلا عن إمكانية رؤية الأشخاص في مناطق الغابات ."

وقال السيد لادسوس إن نشر الطائرات، التي أذن بها مجلس الأمن في الربيع الماضي، لا يزال يتطور، مبتدءا بطائرتين بدون طيار. وأضاف أن الهدف هو تشغيل الطائرة على مدار الساعة وبشكل كاف لتغطية جميع التضاريس في محافظات جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات الصلة.

خاتمة

إذن؛ ففي خضمّ كل التغيرات الطارئة على ظاهرة النزاعات الدولية التي أضحت أكثر تعقيدا واستعصاءا، زادت آثارها المدمّرة "دراماتيكية" وخطورة على الأبرياء والمدنيين العزّل كما هو الحال في حالة الكونغو الديمقراطية؛ أين يستمرّ "التهجير القسري والممنهج" أداة حرب وقتال في أيدي المتمرّدين في الشّرق الثّائر على حكومة كينشاسا، وكذا لدى الميليشيات الموالية للحكومة المركزيّة، وهو ما زاد ويزيد النّزاع حدّة وتعقيدا.

إن فشل الآليات الأممية الرّسميّة ونقص موارد الفاعلين غير الرسميين و"عدم جديّة" الأطراف الدوليّة في إيلاء الأهمية التي يستحقّها المدنيون المهجّرون واللاجئون بسبب الحرب الأهلية المدمّرة في الكونغو تفتح الباب واسعا أمام سيناريوهات أكثر دراماتيكية لحقوق الإنسان في المنطقة والعالم ما لم يتمّ "تفعيل" القوانين الخاصة بحماية اللاجئين و"تأهيل" التشريعات المحليّة والجهوية المتعلّقة بـ"جرائم الحرب" و"الجرائم ضدّ الإنسانية" و"جرائم الإبادة" ووضعها حيّز التطبيق لمنع خروج النّزاعات الإنسانية عن كلّ الضّوابط الأخلاقية و"أعراف الحرب"؛ ولعلّ تلكّؤ الجهات المعنيّة بحماية اللاجئين والمهجّرين هو ما جعل مشكلة اللجوء تستمرّ في النزاعات المعاصرة بأشكال أكثر حدّة (سوريا واليمن والصحراء الغربية).

قائمة الهوامش:

(1): موسى الزعبي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، دار الشوق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 189،190.

(2) : Pinar, Bilgin, **Regional security in the middle east : A critical perspective**, Roulledge Curzon, London, Uk, 2005, P 175.

(3): دورتي (جيمس)، بالتسغراف (روبرت) ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** . تر: وليد عبد الحي، ط 1، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، ص 25.

(2): Gerard Clarke, "Non-Government organisation (NGOs) and politics in developing world", **Political studies association**, Vol 46, Issue 1, P-P, 36- 414

(5): Hyunjin Seo, Ji Young Kim, Sung-Un Yang, " Global activism and new media: A study of transnational NGOs' online public relations", **Public Relation Review**, Vol 35, Issue 2, June 2009, P-P, 123-126. From:

http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0363811109000332

(*):غالباً ما تكون المؤسسات العالمية هدفاً لحملات المنظمات غير الحكومية "**حملات التسمية والنعت**" ، مثل الشركات العالمية التي تدفع الأجور القليلة في الدول الفقيرة، وقد تنجح هذه الحملات في بعض الأحيان في التهديد بتدمير قيمة العلامات التجارية العالمية؛ فقد أعلنت "**شركة شل الألمانية الملكية**" في عام 2003 مثلاً؛ بأنها لن تنقب في بقعة تعلنها اليونسكو على أنها ميراث عالمي. ويأتي هذا الإعلان بعد سنتين من إذعان الشركة لضغوط الجماعات البيئية المعارضة للتنقيب الذي كانت ستقوم الشركة به في مواقع وصفت على أنها **ميراث عالمي في بنغلاديش**، كما تعرضت شركات الدواء العالمية للكثير من الانتقاد والنعت من قبل المنظمات غير الحكومية وذلك بتعريضها للكثير من الدعاوى القضائية في عام

2002 في **جنوب أفريقيا** بسبب استغلال هذه الشركات لمرضاها في سبيل إيجاد **علاج لمرض الإيدز** . وقد أثرت حملات مشابهة من "التسمية والنعت" على سياسات التوظيف لكثير من الشركات العالمية مثل "**ماتيل**" و"**نايكي**" والكثير من مثيلاتها من الشركات.

(6): Max, Munwaring, "**U.S. Security policy in the western Hemisphere: Why Colombia? Why now? And what is to be done?**", U.S.Army War College and Strategic studies institute, June 2001,P31.

(***): الدبلوماسية التقليدية أو تبادل الخطابات بين الحكومات أو ممثلين آخرين مفوّضين للتحدث نيابة عن الناس، لديها تاريخ طويل في الشؤون البشرية، والتي يرجع تاريخها إلى المجالس القبلية الأولى التي كانت تجتمع في وقت الحصاد في الماضي البعيد ؛ غير أنه ومع ظهور الدولة وتعقّد الحياة البشرية؛ أصبحت الدبلوماسية حكومية، وأكثر تنظيما وأكثر رسمية، والبروتوكول أصبح أكثر تفصيلا؛ ومع ذلك، وطوال الوقت، ظلت وظيفة الدبلوماسية هي نفسها، أن يكون هناك إشراك لمجتمعات منفصلة في الحوار والتشاور بغرض التوصل إلى اتفاق متبادل من اجل المنفعة المتبادلة، سواء كان موضوع النقاش متعلّقا بالتجارة، أوتسوية المنازعات، أو أي موضوع ذو اهتمام المشترك.

(7) :): Hyunjin Seo, Ji Young Kim, Sung-Un Yang, Op.cit, P 125.

(8): David Baharvar, "Beyond mediation : The integral Role of Non-governmental Approaches to resolving protracted Ethnic conflicts in Lesser developed countries", In **OJPCR**, Vol. 04, N° 01, 2001.

(9): نجوى سمك، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة**، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2002، ص 204.

(10): Robert G. Partman, **Globalisation and conflict**, Rotledge, new York, Usa, 2006, p 60.

(11): Laure Borgomano-Loup, "**improving NATO NGO relations in crisis response operations**", Nato defense college, Roma, Italy, March 2007, p 25.

12) : Hans Binnendijk, Smart Johnson, **Transforming for reconstruction and stabilization**, Centre for technology and national security policy, National defense university, NDU press, Washington 2004, p 22.

(13): laure borgomano-loup, Op.cit, p 25.

(14): Dudley Weeks, PH.D, **The eight essential steps to conflict resolution**, Paperback edition, Usa, 1994, P 9.

(15) : 37Laure Borgomano- Loup, Op.cit, P37.

(16) : Cf. Laure Borgomano-Loup, «La médiation internationale religieuse: le cas de Saint' Egidio», in **Agir**, No. 24, janvier 2006, pp. 99-109, and «Sant' Egidio et la médiation internationale religieuse: entretien avec Mario Giro», in **Agir**, No. 24, janvier 2006, pp. 110-121.

(17): See: **Peace building. A Caritas Training Manual; Caritas Internationalism**, second edition, 2002-2006. P 64.

(18): اسماعيل شريف، **محاضر الورشة التدريبية: مهارات فض النزاعات** ، مشروع بناء السلام التابع للأمم المتحدة بالاشتراك مع مجموعة المبادرة التنموية في الخرطوم، 15-17 جوان 2003، ص1، من موقع:

http://www.sudaneseonline.com/cgi_bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=2&msg=1058115172

(****): **جوزيف ناي**، عميد كلية هارفارد كينيدي للدراسات الحكومية، وأحد روّاد **الليبرالية الجديدة** ، وهو مؤلف كتاب: "**القوة الليّنة: أدوات النجاح في السياسات العالمية**" ؛ أين جادل فيه على **تعددية الفواعل** على مسرح السياسة العالمية، وأهمية الدور والتأثير الذي سيلعبوه على مستقبل العلاقات الدولية، في ردّ منه على أنصار "**الدّولاتية**" من الواقعيين والكلاسيكيّين.

(19): تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، **تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC**، جويلية 2010، مصر، ص 71، من موقع: www.icrc.org/ara

(20): المرجع نفسه، ص 20.

(21): جوزيف ناي، "**القوى المتعاظمة للمنظمات غير الحكومية**". تر: يوسف حارثة، 2004، من موقع:

www.project- syndicate.org

(22): Laure Borgomano- Loup, Op.cit. P 24.

(23): Shaw, Martin,"**War and genocide: A sociological approach**", 04 November 2007, From:

http://www.massviolence.org/PdfVersion?id_article=45

(24): Lisa Strömbom, **Transforming Relations in Intractable Conflicts: Developing the Concept of Thick Recognition**, Paper presented at Statsvetenskapliga förbundets årsmöte 2010, Gothenburg University, 30 September – 02 October 2010, p 04.

(25): Ibid, p 11.

(26): Aviva Shemesh, **Citizen Diplomacy: Creating a Culture of Pea**ce, Annual Conference on Cultural Deplomacy, The Academy for Cultural Deplomacy, 15– 18 December 2011, Berlin, pp, 03, 04.

(27): Ibid, p 02.

(28): التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مرجع سابق، ص 92.

(29): المرجع نفسه، ص 93.

(30): David L. Lindaur and Michael Roemer, Asia and Africa, المركز الدولي للنمو الاقتصادي ومعهد هارفارد للتنمية الدولية، 1994 ,

(31): Jeff Crisp, "A state of insecurity: the political economy of violence in refugee populated areas of Kenya" ,1999 ,in Refugee Research (NIRR), p 03.